هو عدم امر موجود وكلاهما غير متناهية **قوله** وعلى الوجهين يلزم
التسلسل الامور الموجودة المرتبة المجتمعة اما اذا كان الغير المتناهي
هو البعض الموجود فقط واما اذا كان تلك الاعدام فلان كل
عدم منها عدم جزء من اجزاء علة وجود الحادث لما مر من ان
قوله او عدم امر يستلزم حدوث امر موجود فيه اشارة
الى ان المراد من الامر الموجود في قوله وتلك العلة اما امر موجود
مانع المانع وغيره لايقال انه يجوز ان يكون عدم لعدم امر لا يلزم
ذلك العدم حدوث امر موجود معه ولا وجود امر قبله مثل عدم
امر اعتباري كالامكان فان سببه لا يستلزم الا الوجود لانا نقول ان العدم الذي
يكون سببا لعدم جزء من اجزاء الحركة يكون عدم جزء من اجزاء علة
وجوده بالضرورة على ما مر في ابطال الشق الثاني وظاهر ان
الموجود الحادث الذي هو علة لوجود حادث لا يكون امرا اعتباريا
قوله لايلزم الترتيب بين تلك الموانع وذلك لان المفروض كون
كل من تلك الموانع علة لعدم جزء من اجزاء تلك الحركة وهذا لا يستلزم
كون بعضها متوقفا على بعض **قوله** قلت تلك الموانع متعاقبة
في الحدوث يعني لا يجب في لزوم النص المستحيل ههنا كون تلك
الموانع مرتبة بحسب الذات وتوقف بعضها على بعض بل يكفي في ذلك
تعاقبها زمانا بحسب الحدوث وهو متعاقبة بحسب الحدوث فان
حدوث كل واحد منها مقارن بحدوث عدم جزء من اجزاء الحركة
فكما ان حدوثات اعدام اجزاء الحركة متعاقبة بحسب الزمان

كذلك حدوثات الموانع المقارنة لها متعاقبة بحسب الزمان **قوله** لجاز
ان يجتمع في الوجود نقلت الكلام اما اذا وان لم يجتمع تلك الموانع
المتعاقبة بحسب الحدوث في الوجود بل كانت متعاقبة بحسب الوجود
ومنقضية بعضها عند وجود بعض اخر كاجزاء الحركة نقلت الكلام
الى علة عدم تلك الموانع المتعاقبة في الوجود اذ لابد لكل عدم
حادث من علة حادثة فنقول ان علة عدم كل مانع من تلك الموانع
اما وجود مانع اول لذلك المانع فيلزم وجود الموانع الغير المتناهية
المرتبة في الحدوث دفعة اذ لابد لحدوث هذا المانع من علة
حادثة اذ حدوثه وكذا لابد لهذه العلة الحادثة من علة حادثة
في هذا الان ايضا هكذا الى غير النهاية فيكون جميع هذه الحدوثات
المتوقفة بعضها على بعض واقعة في آن واحد فيكون تلك
العلل مرتبة في الحدوث ومجتمعة في الوجود ولما كانت العلة
الموجبة لحدوث مانع الشيء مانعة لذلك الشيء كان تلك
العلل الغير المتناهية موانع لهذا المانع ولذا عبر الشارح رحمه الله
عن هذه العلل بالموانع حيث قال وعلى الاول يلزم وجود
الموانع المرتبة في الحدوث وهكذا تحقق هذا المقام وقد ذكر انه
لا تقدم واما عدم جزء من اجزاء علة ذلك المانع الموانع فيلزم
ان يكون تحقق ذلك المانع ووجوده موقوفا على امور غير
متناهية مرتبة بحسب الذات مجتمعة في الوجود وهي العلل
الموجودة التي لابد منها في وجود جزء من اجزاء علة وجود المانع
فيلزم التسلسل في اسباب وجود المانع فان قلت انهم لا يجوزون

Copyright © King Saud University